

الأدب

رسائل

29 أكتوبر 2000

محاربة الفساد لا تكون بالسكوت عنه لعدة سنوات
عميد الأدب السابق يعقب علي رءوف عباس:
لا أقبل التستر علي انحراف

د. السيد السيد الحسيني

تعقبا علي ما نشر في جريدتكم الغراء بتاريخ 2000/10/8 تحت عنوان 'وقائع خطيرة في كلية الآداب، نضعها أمام وزير التعليم العالي، وتضم مذكرة من أ.د. رءوف عباس أستاذ التاريخ الحديث بالكلية في مارس 2000 والمقدمة لي كعميد للكلية آنذاك. وتدور حول طالبة أمال حامد زيان ابنة رئيس قسم التاريخ السابق والتي تخرجت في الكلية في يوليو الماضي.. وسوف يكون ردي موجزا ومشفوعا بالمستندات الرسمية:

أولا: التحقت الطالبة المذكورة بقسم التاريخ بالكلية في سبتمبر 1996 (انتساب موجه) وكان والدها آنذاك أستاذا بقسم التاريخ (رئيس القسم عام 1997/96 أ.د. سيد الناصري) وحصلت الطالبة في الفرقة الأولى (1997/96) علي تقدير جيد وحولت إلي طالبة انتظام كما تقضي اللوائح الجامعية شأنها في ذلك شأن عدد لا بأس به من الطلاب في أقسام الكلية المختلفة.

ثانيا: مرت السنة الثانية 1998/97 والسنة الثالثة 1999/98 كسائر الطلاب دون أي شكوي من أي نوع. حتي تلقيت في يونيو 1999 أي بعد أن أتمت الطالبة السنة الثالثة بالكلية قصاصة من جريدة الأسبوع الصادرة في 1999/6/21 مرسلة من مكتب وزير التعليم العالي ومحولة إلينا من رئيس الجامعة عن طالبة والدها رئيس قسم في إحدى كليات الجامعة العريقة يدخل اللجنة ويساعد ابنته.. إلخ (مرفق) من مجهول ودون تحديد أسماء ومرفق مع هذه القصاصة ورقة صغيرة كتب عليها بالقلم الأحمر 'الطالبة المقصودة ابنة الدكتور حامد زيان رئيس قسم التاريخ'.
ثالثا: علي الفور عهدت للزميل أ.د. محمد مهران وكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب آنذاك (عميد آداب بني سويف حاليا) بنقصي الحقيقة، وكذلك رئيسة لجنة الامتحان الخاصة بالطالبة المذكورة (أ.د. أمال شاور رئيسة قسم الجغرافيا آنذاك)، وطلبت من والد الطالبة الرد علي من كتب في هذه الجريدة.

وجاء رد وكيل الكلية يؤكد أن والد الطالبة لم يقم بالتدريس ولم يضع أسئلة الامتحان ولم يقم بتصحيح أوراق الإجابة وليس عضوا أو رئيسا في لجان الامتحان الخاصة بابنته (لجان المراقبة والرصد) بل أكثر من هذا لاتضم هذه اللجان الخاصة بابنته أحدا من أعضاء هيئة التدريس بقسم التاريخ الذي يرأسه والد الطالبة (مرفق صورة هذا التقرير) وقررت رئيسة لجنة الامتحان وكذلك اعضاء هذه اللجنة أن والد الطالبة لم يدخل قط لجنة المراقبة الخاصة بابنته (مرفق)، كما نفي ذلك والد الطالبة واستنكر هذا الاقتراء (مرفق)، وقد أرسلت هذه الأوراق جميعا والجدول الرسمية علي خطاب مني إلي رئيس الجامعة في 1999/7/3 (مرفق).

ولعل هذا يؤكد أن الكلية تتخذ جميع الاجراءات والاحتياطات منعا للمجاملة ودرءا للشبهات حتي قبل إثارة هذا الموضوع من مجهول ودون تحديد أسماء في جريدة الأسبوع (1999/6/21).

ثالثا: في مارس عام 2000 والطالبة بالفصل الدراسي الثاني بالفرقة الرابعة تلقيت مذكرة من أ.د. رءوف عباس التي نشرت منذ أيام، فطلبت من الزميل الأستاذ الدكتور أحمد حسن إبراهيم وكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب آنذاك (العميد الحالي للكلية) أن يبحث الموضوع بالتفصيل. فاتضح كما ورد في رده المدعم بالمستندات الموجودة بالكلية مرة أخرى أن والد الطالبة (أ.د. حامد زيان) لم يقم بالتدريس ولم يشترك في وضع أسئلة الامتحان او تصحيح أوراق الإجابة، ولم يشارك عضوا أو رئيسا في لجان الامتحانات الخاصة بابنته (لجان المراقبة ولجان الرصد) خلال

السنوات الأربع الذي قضتها ابنته بالقسم. ولقد ارسلت هذا الملف بالكامل مع خطاب مني إلي السيد الأستاذ الدكتور رئيس الجامعة (ومرفقات 45 صفحة) في 2000/4/29 (مرفق).

وبديهي أن رئيس الجامعة أو أي مسئول بعد إطلاع علي الأوراق والمستندات الخاصة بأي موضوع ودراسته إما يحيله إلي التحقيق إذا وجد مبررا أو ضرورة أو سندا لذلك، أو يأمر بحفظ الموضوع إذا اتضح عدم جدية الشكوي وغابت الموضوعية فيه. وهذا حق يقدره رئيس الجامعة بحكم مسؤولياته وبحسب لرئيس جامعة القاهرة، سواء السابق أو الحالي أنه لم يسكت علي أي إنحراف أو مخالفة مهما كانت صغيرة وأيضا كان مصدرها.

رابعا: في لقاء عام مع طلاب الكلية حضره عميد الكلية والوكلاء تلقت المنصة عشرات الشكاوي من طلاب الفرقة الرابعة بقسم التاريخ ضد د. عبدالحليم حسن مفادها أنه لم يقرر مراجع ويضطهد الطلاب ويهدم بالرسوب.. إلخ فأرسلت عدد 26 شكوي لرئيس القسم وطلبت عرض الموضوع علي مجلس القسم لاتخاذ ما يراه مناسبا لسلامة العملية التعليمية (مرفق)، وقد استشاط د. عبدالحليم حسن غضبا من رئيس القسم وأطلق العديد من الاتهامات التي يذكرها أ.د. رعوف عباس في مذكرته.

خامسا: بالنسبة لتشكيل لجان الامتحان، وصل الكلية قائمة بتشكيل اللجان أقرها مجلس القسم في جلسته في مارس 2000 وعندما اعترض أ.د. رعوف عباس بان هذا التشكيل لم يعرض علي شعب التخصصات بالقسم قبل عرضه علي مجلس القسم طلبت من وكيل الكلية اعادة التشكيل للقسم وأمرت رئيس القسم بعرض الموضوع علي الشعب التخصصية قبل عرضه علي مجلس القسم بكامل اعضائه وقد تم هذا بالفعل وانتهى الأمر.

سادسا: أما عن التجديد لرئيس القسم، فقد استمعت لرأي العديد من أساتذة القسم الثقة قبل طلب التجديد، ولكن عندما وجدت معارضة شرسة من قبل فريق محدود العدد (خمسة من 32 عضوا) رأيت من جانبي حفاظا علي وحده القسم وهدونه اختيار التالي في الاقدمية رئيسا للقسم وبناء علي طلب مكتوب مني، تم هذا بالتفاهم التام مع أ.د. رئيس الجامعة. وللأسف اتضح ان الموضوع لم يكن مجرد تجديد لرئيس القسم أو استبعاده وإنما تبدو تصفية حسابات مع رئيس القسم السابق.

سابعا: فوجئت وغيري من أساتذة الكلية بما نشر حول هذا الموضوع، فقسم التاريخ يضم 18 أستاذا ، 14 أستاذا مساعدا ومدرس (مرفق) بعضهم أساتذة للدكتور حامد زيان وبعضهم أقدم منه، وعدد المقررات الدراسية بهذا القسم 36 مقررا دراسيا موزعة علي مختلف التخصصات، هذا بخلاف 11 مقررا دراسيا يقوم بتدريسها أساتذة من أقسام الكلية الاخرى (خارج قسم التاريخ). والمجموع التراكمي هو محصلة هذه المقررات الدراسية ال 47 علي مدار السنوات الاربع التي تعاقب فيها عميدان وثلاثة وكلاء للكلية لشئون التعليم والطلاب. وتولي رئاسه لجان الامتحان عدد من كبار أساتذة الكلية.

هل كل هؤلاء ساهموا بشكل أو بآخر حتي تصبح ابنة أ.د. حامد زيان الأولى علي دفعة قوامها عدة مئات من الطلاب؟! وتجري جميع الامتحانات بالكلية وفق نظام دقيق فالامتحانات تحريرية وتسلم اسئلة الامتحان التي يضعها أستاذ المادة «أستاذ آخر، يتم التوقيع عليها منهما وتسلم مباشرة (باليد) للجنة الطبع ضمانا للسرية، وليس من حق أي مسئول الاطلاع علي هذه الاسئلة وتستخدم الارقام السرية، وتوقع أوراق الاجابة من هذين الاستاذين بعد تصحيحهما، وهناك الكثير من الاحتياطات التي استقرت عبر تاريخ طويل لأقدم كلية في أعرق جامعة تعني بالتقاليد والقيم الجامعية الرفيعة.

وأضيف أن موضوع تعيين المذكورة معيدة أو عدمه امر لا يعنيني مطلقا وهو متروك لمجلس القسم ومجلس الكلية والجامعة.

إن ما يدعو للعجب والاستياء معا أن يسكت هؤلاء الزملاء طيلة هذه السنوات الأربع، ثم يظهر ما كتبنا فجأة خلال الشهور الأخيرة وعلي صفحات الجرائد في أكتوبر الجاري.

وأسال لماذا سكت هؤلاء المدعون علي ما فعله شريكهم في الشكوي د. عبدالحليم حسن؟! كما ورد في مذكرة أ.د. رعوف عباس (في مارس الماضي) الذي يقول فيها أن د. عبدالحليم حسن رفع درجة هذه الطالبة في مادته تحت ضغط من والدها وهي في السنة الأولى من 5 إلي 7 إلي 10 درجات؟! وهذا امر في غاية الخطورة، وكان الواجب عدم السكوت عليه حتي يتم محاسبة كل من تجاوب وخضع لأي ضغط أيا كا مصدره.

إن محاربة الفساد إن وجد لايتأتي بالتجاوب معه والخضوع له أو السكوت عليه عدة سنوات، بل المفروض والمسئولية تحتمان الرجوع فورا الي عميد الكلية في حينه وأقول في حينه أو لرئيس الجامعة أو حتي اللجوء الي الأجهزة الرقابية العديدة في الدولة لمنع هذا العبث وضبط الجاني ومحاسبته في الحال وفقا للاجراءات القانونية في هذا الشأن وأظن أن هذه البديهييات لا تغيب عن هؤلاء الزملاء.

وأود أن أؤكد ما يقوله أ.د. رعوف عباس في مذكرته عني 'أنني لا أقبل التستر علي انحراف ولا أسمح لكائن من كان أن يسعي في الكلية فسادا'. ويعلم الله والزملاء بالكلية والجامعة صدق هذا القول.

الاخ الكريم رئيس التحرير أشكركم، وأرجو نشر هذا الرد كاملا إعمالا لحق الرد. ومرفق طيه جميع المستندات التي أشرت إليها.

أستاذ الجغرافيا
وعميد كلية الآداب جامعة القاهرة السابق

<http://www.akhbarelyom.org.eg/adab/issues/381/0400.html>